

مطالبة الحكومة اعادة النظر في قرار استملاك الاراضي

قضية «أبو غزالة» تتفاعل وتفاصيل جديدة عن بيع أراض مستملكة لـ «الامانة» لصالح «شركة العبدلي»

تحت باب الحملة الاعلامية لصالح المجموعة لتحسين المفاوضات مع الامانة وشركة العبدلي لدفع المزيد من المبالغ والتعويضات وقال ان قضية المجموعة اصبحت قضية رأي عام «وانه من حقنا الدفاع عن رأينا وعن مطالبنا وحقوقنا».

وطالب العطوط في نهاية المؤتمر مجلس الوزراء اعادة النظر في قرار استملاك الاراضي بما فيها مباتي المجموعة خاصة بعد عملية بيع الاراضي التي تمت مؤخرا من الاراضي المستملكة لصالح المشروع وهو ما يثبت ان الامانة المؤسسة الوطنية التي يفخر الجميع بانجازاتها وخدماتها تقوم بالاعتداء على حقوق المواطنين ومصالحهم.

وكشف مصدر مسؤول داخل المجموعة على ان شركة تطوير العبدلي قد خططت لاقامة برج بارتفاع 50 طابقا سيحل محل عقارات ومباني المجموعة وبمساحة الف متر للطابق الواحد مشيرا الى ان سعر البيع للمتر الواحد بعد تنفيذ مبنى البرج سيبلغ 3 الاف دينار.

"العرب اليوم" حاولت الاتصال بامين عمان الكبرى م. عمر المعاني للاستفسار حول مدى صحة المعلومات التي كشفت عنها مجموعة ابو غزالة من بيع لعدد من الاراضي المستملكة للامانة لصالح شركة العبدلي غير اننا لم نتمكن من ذلك.



● محامي «أبو غزالة» يتحدث للصحافيين

به الامانة بالموافقة على بيع عدد قطع الاراضي المستملكة لصالح الشركة هو دليل واضح على ما اعلنت عنه المجموعة في وقت سابق وهو الاستملاك لصالح الشركة وليس للمنفعة العامة وهو نزاع جبري للملكية لصالح مشروع تجاري ربحي خاص وان مخططات الحدائق والشوارع اعدت لغايات الترهيب فقط.

ونفى العطوط خلال المؤتمر ان تكون الاجتماعات والمؤتمرات الصحافية التي تعقدها تدرج

والضغط على المجموعة لبيع عقاراتها لصالح الشركة. واذاف ان المجموعة ستطلب من المحكمة توقيف اجراءات الاستملاك لحين اصدار احكامها التي سنتقبلها بكل صدر رحب لايماننا بنزاهة القضاء الاردني وانه لاشي او شخصية فوق القانون مشيرا الى ان امانة عمان الكبرى قد حددت تاريخ الـ 20 من شهر ايلول المقبل موعدا نهائيا لاخلاء مباتي المجموعة والمباشرة بعمليات الهدم. واکد العطوط على ان ما قامت

وكان مجلس الوزراء قد وافق بتاريخ 22 ايار الماضي على تنسيب امانة عمان الكبرى باستملاك عدد من قطع الاراضي في حوض اللوييدة الوسطاني والمحاذي لمشروع تطوير العبدلي لغايات النفع العام. واعلن العطوط ان المجموعة ستتوجه لرفع قضية لدى محكمة العدل العليا للطعن بقرار الاستملاك من قبل الامانة وتقديم كافة الثبوتات والبراهين على تجاوزات الامانة في التعامل مع المجموعة لصالح شركة العبدلي للاستثمار والتطوير

□ ام-البي-ع - عماد السعيدة

● قالت مجموعة طلال ابو غزالة ان عمليات بيع لعدد من قطع الاراضي المستملكة من قبل امانة عمان الكبرى في حوض اللوييدة الوسطاني تمت قبل شهر واحد اي بعد موافقة مجلس الوزراء على قرار الامانة بالاستملاك بشهرين لصالح شركة العبدلي للاستثمار والتطوير وذلك بحسب المستشار القانوني لمجموعة ابو غزالة المحامي عمر العطوط.

وقال العطوط في مؤتمر صحافي عقده امس في مبنى المجموعة انه تمت بتاريخ الثاني من تموز من العام الجاري عملية بيع للقطعتين رقم (342) و (350) من حوض اللوييدة الوسطاني لصالح شركة العبدلي وهما من القطع اللواتي تم استملاكها من قبل امانة عمان الكبرى مشيرا الى ان ذلك مخالفة صريحة للدستور ويؤكد عدم مشروعية قرار الاستملاك وصحة ما ابدياه مرارا ان الاستملاك ليس للنفع العام وانما لصالح الشركة.

وبحسب المادة 6 من قانون الاستملاك الذي يفرض حجزاً على اي قطعة مستملكة للدولة ويمنع بيعها او رهنها او التصرف بها الا في حال رفع الاستملاك عنها والغائه من قبل الحكومة ومن ثم تتم عملية البيع حسب اصول القانون وهو ما لم يتم في هذه القضية.